

الدرس الرابع (عمان بين القرنين الثاني والسادس الهجريين)

= فكر وناقش (ص ٥٢)

- أ- موقعها الجغرافي المتميز وغناها بالموارد الطبيعية .
ب- بالحفاظ على أسرارها الداخلية وعدم التعامل مع أعداء الوطن وحمايته من الأفكار المغشوشة والشائعات المغرضة وأن يتكاتف الجميع لردع كل من تسول له نفسه أن يعتدي على الوطن.

= الربط مع الحياة (ص ٥٣)

- أ- التحقيق هو أسلوب علمي متبع لدى أهل العلم وهو قيام طالب العلم بإخراج النصوص القديمة في صورة صحيحة متقنة ضبطا وتشكيلا وشرحا وتعليقا وفق أصول متبعة معروفة لدى أهل هذا العلم.
ب- يجب العناية بها ورعايتها والحرص على تحقيق تلك المخطوطات لأنها تمثل تراث الأمم وهويتها وعلى الحكومة والمكتبات السعي إلى اقتناء تلك المخطوطات من أجل تحقيقها والحفاظ عليها.
ج- تهتم بتنظيم الوثائق وإدارتها وتطويرها وجمعها وترتيبها وحفظها حماية للتراث الوطني .

= تحليل النصوص (ص ٥٤)

- (لا يقتل مستأمنا ولا يغنم ماله ولا يدع أحد يعتدي عليه ولا يأخذ مالا ولا يسيئ النساء والأطفال ولا يحرق النخل والزرع ولا يجهز على جريح)

= تحليل النصوص (ص ٥٥)

- ١- القوة البحرية التي تمتلكها عمان في تلك الفترة ومعرفتهم الوافية بالبحار والمحيطات وخبرتهم ومهارتهم البحرية.
٢- الشجاعة والخبرة الملاحية ومواجهة الأخطار.
٣- ومع ذلك لم تؤثر على السفن العمانية مما يدل على مهارة الربانة العمانيين.

= تحليل الجداول والأشكال (ص ٥٦)

- أ- وجود نظام القبائل الذي كان يقوم بمهام الفصل في القضايا والمنازعات - بساطة الحياة في تلك الفترة وعدم تعقيدها.
ب- أعمال المحتسب / مراقبة سلع التجار بالأسواق وأسعارها والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ج- النظام الاداري العماني

في العصر الاسلامي يتكون من الامام والوزير ومجلس الحل والعقد والوالي والقاضي والمحاسب في الوقت الحالي يتكون من السلطان ومجلس الوزراء ومجلس عمان والشورى والدولة والوزارات المختلفة والولاية والقضاة.

= الربط مع الحياة (ص ٥٧)

التقسيم الاداري للدولة مهم من ناحية تطوير العمل الاداري والبلدي في كافة المحافظات وتسهيل الاجراءات على المواطنين وايصال الخدمات لكافة مناطق السلطنة وتحقيق التكامل والتوازن في توزيع ثمار النهضة .

= فكر وناقش (ص ٥٨)

اذا وجدت قطعة نقدية سأقوم بتسليمها للجهات المختصة والمتمثلة في وزارة التراث والثقافة. تمثل تاريخ وتراث البلد والمحافظة عليها واجب وطني.

= توظيف المصادر / التقانة (ص ٥٨)

نقل لنا كتب التاريخ بأن عُمان حازت أقدم دار إسلامية لسك وضرب العملة في شبه الجزيرة العربية، وكان اسمها مدونًا على أقدم عملة يتم ضربها، وهي الدرهم الفضي من عصر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، في عام ٨١هـ.



كما دخلت الدنانير الذهبية لأول مرة في تاريخ النقود العمانية في الربع الثاني من القرن الرابع الهجري، مما يعكس الازدهار العظيم الذي بلغته عمان في تلك الفترة، إلا الفضة قد ظلت تمثل المدن الشائع في سك النقود حتى الربع الأخير من القرن، ثم قل استخدامها بدءاً من عام ٣٨٦ هجرية. هـ ظهر اسم حكام دولة بني وجيه لأول مرة على المسكوكات ابتداءً من يوسف بن 314 وابتداءً من العام وجيه ثم ابنه محمد بن يوسف بن وجيه، ثم عمر بن يوسف شقيق محمد، بينما يظهر على الظهر اسم الخليفة "المطيع لله" مع اسم السلالة "وجيه"، وتعد القطع النقدية العائدة لعمر أكثر ندرة من تلك العائدة لأخيه أو أبيه، وبعد انهيار دولة بني وجيه في منتصف القرن الرابع الهجري ومجيء القرامطة ظهر في عمان دينار يحمل اسم "علي بن أحمد" على الوجه و"المطيع لله / السيد" على الظهر. وقد بدأ البويهيون بضرب النقود المعدنية في عمان سنة ٣٦٢ هـ وكانت هذا النقود تحمل اسم أكبر الأمراء البويهيين على وجه العملة، وأسماء الخليفة ووالي البويهيين في بلاد فارس وولده ووالي عمان على الظهر، أما في القرن الخامس الهجري فإن أقدم قطعه نقدية تعود إليه هما درهماً من الفضة أمر بسكهما بهاء



الدولة ويعود تاريخهما لسنة ٤٠١-٤٠٣ هجرية، وكانت من الطراز البويهري الشائع، غير أن الكتابة عليها غير واضحة بشكل عام بسبب رداءتها، باستثناء التواريخ والكنية "أبونصر" التي استخدمها بهاء الدولة وفي القرن السابع الهجري نلمح إشارات متفرقة عن استخدام النقود المعدنية التي أصدرها سلاطين دلهي، حيث خضع شمال الهند للحكم الاسلامي، وقام حكام هذه المنطقة بأكملها بسك عدد كبير من العملات النحاسية والفضية بالإضافة الى كمية محدودة من العملات الذهبية، ونظرا للصلات التجارية بين عمان والهند فمن الطبيعي أن العملات النحاسية والفضية الهندية كانت شائعة التداول في الموانئ العمانية، كما أن هناك إشارة إلى ظهور عملات معدنية على الطراز الرسولي (الدولة الرسولية) في ظفار وأبرزها درهم على الطراز الرسولي التقليدي مؤرخ في ٩٨٩ هجرية وموجود ضمن مجموعة الجمعية الأمريكية لقطع النقود في نيويورك، وفي القرن الثامن الهجري سكّت أسرة بني رسول درهما فضيا له تصميم ونقوش اعتيادية يحمل على الوجه شهادة التوحيد بالإضافة الى أسماء الخلفاء الراشدين الأربعة أبوبكر وعمر وعثمان وعلي، أما على الخلف فيظهر اسم الحاكم وألقابه وتاريخ ومكان الضرب وفي الفترات اللاحقة ظهر العديد من العملات التي شاع تداولها في عمان نتيجة العلاقة التجارية الوطيدة مع العديد من الشعوب والدول التجارية، ومنها النقود الذهبية المصرية التي شاع تداولها بين التجار المقيمين في مدن الساحل، والنقود الهرمزية الفضية والذهبية الصغيرة الحجم عملات محلية متنوعة

وتشير بعض الكتابات الواردة في كتب التاريخ العماني عند حديثهم عن إنجازات دولة اليعاربة المعمارية إلى أن بعضها كلف "لكوكا" من الذهب والفضة، و"اللاك" هو وحدة حساب هندية مما يوحي بأن النقود الهندية كانت العملة الرئيسية في عمان في ذلك الحين، كما تشير هذه الكتب وغيرها من كتب الفقه إلى العديد من أنواع النقود المعدنية التي شاعت في عمان في تلك الفترة وما تلاها كالفلس، والمحمدية، والمشخص، واللازية، والدانق، والشاخة

دولار ماريا تيريزا

وفي بداية القرن التاسع عشر تم استخدام عملتين رئيسيتين، هما الروبية الهندية ودولار ماريا تيريزا، وذلك نظراً لأن شركاء عمان التجاريين الرئيسيين كانوا يتمثلون في شبه القارة الهندية وبلدان شرق إفريقيا، وكانت عملة ماريا تيريزا المعدنية الفضية قد ضربت في النمسا في عام ١٧٨٠ م، ولأن هذه القطعة الكبيرة ليست ضمن تشكيلة تضم فئات أصغر منها تسهل إجراء المعاملات المحلية، فقد كانت النقود الفضية والنحاسية العائدة للهند أثناء الحكم البريطاني مقبولة في مسقط ومطرح لسد هذه الثغرة في غياب عملة وطنية.

ورغم قوة الإمبراطورية العمانية في عهد السيد سعيد بن سلطان والتي امتدت لتشمل سواحل شرق أفريقيا حيث انتقلت العاصمة العمانية إلى زنجبار، إلا أنه لم يتم سك النقود في عهد السيد سعيد وأبقى على استخدام دولار ماريا تيريزا، إلا أن السيد برغش بن سعيد أصدر نقوداً في عهده، بعضها ذهبي، وبعضها فضي، كانت تضرب على منوال العملات المصرية، وتم سكها في دار الضرب ببروكسل ونقش عليها تاريخ هجرية. وتألقت تلك النقود من فئتين ذهبيتين، وهما الخمسة ريالات، والريالان والنصف، ثم تم

إصدار ثلاث فئات صغيرة من العملات الفضية وهي: ريال واحد، وربع ريال، والبيسة المصنوعة من النحاس.

ظهور البيسة العمانية

وعندما توقفت دارضرب النقود في بومباي عن إنتاج النقود النحاسية في عام ١٨٨٩ م، أدى هذا إلى انقطاع تدفق العملات النحاسية عن عمان مسببا نقصا في النقود، فقام السلطان فيصل بن تركي بضرب عملة جديدة تتألف من فئتين هما البيسة والغازي، عن طريق دار الضرب في مسقط التي كانت واقعة في



المنطقة الحكومية مقابل المحكمة الشرعية القديمة في المبنى الذي كان يضم أيضاً دائرة الجوازات، وكانت أول عملة ظهرت تحمل التاريخ ١٣١١ هـ.

ومع بداية عهد السلطان سعيد بن تيمور عام ١٩٣٢ أمر بنقش الحرفين "س س" على نقود معدنية أمر بشراؤها من دار الضرب في بومباي لتشكّل عملة ثانوية لدولار ماريا تريزا، وهذه العملة من فئة البيسة مؤرخة بتاريخ ١٣١٥، وفي عام ١٣٦٧ هـ/١٩٤٨ م طلب السيد سعيد شراء أول عملة فضية لظفار حيث كان يقيم من دار الضرب في بومباي، مع بعض القطع الذهبية. وكتب على العملة الفضية والتي كانت من فئة نصف ريال ظفاري "السلطنة السعيدية"، وفي وقت لاحق أصدر سعيد بن تيمور نقوداً حربية لم يتم التداول بها إطلاقاً. وفي عام ١٩٥٨: أمر السيد سعيد بإصدار عملته الأولى المعدنية المماثلة لحجم الدولار، وهي الريال السعدي



الريال السعدي



الصف/الحادي عشر

ملف/حل أنشطة كتاب هذا وطني في السيرة الحضارية لعمان

واصلت السلطنة استخدامها للروبية الخليجية حتى مطلع عام ١٩٧٠ م، وبصدور مرسوم العملة رقم ١٣٩٠، تم إدخال عملة عُمان الخاصة باسم (الريال السعدي) وذلك اعتباراً من ٧ مايو ١٩٧٠ م.

نتيجة علي الغنوصية